نَقْد السُّلْطَةُ السِيَاسِيَةُ

رحمان النوضة

[هـذه الوثيــقة مُـكَوَّنَة مِن مُقتطفـات مَـأْخُوذَة من فَصْـل «نَــقْد السُّلْطَةُ السِيَاسِيَة»، الموجود في كتاب رحمـان النوضـة، المكتـوب أَصْلًا باللغة الـفرنسية، وعنوانه :

Rahman Nouda, Le politique, publié sur internet en 2010, 476 pages, Version 9.].

الـــمُـــحْـــتـــوَيَـــات

1. السُلْطَة السياسية كَظَاهِرَة مُجْتَمَعِيَة.....2
2. شرعية نـقْد السلطة السياسية.....4
3. شرعية السلطة السياسية.....5
4. أهداف السّلطة السياسية.....6
5. انحرافات السلطة السياسية.....11

1. السُلطَة السياسية كَظَاهِرَة مُجتمَعِيَة

(16). في هذا الكتاب، نَسْتَخْدمُ الملكَ الحسن الثاني كمثال تَرْبَوِي (بِيدَاغُوجِي)، للتفكير في مسألة "السلطة السياسية". وَيُشير مفهوم "السلطة السياسية"، في هذا الفصل، على الخُصوص إلى السلطة السياسية للدولة، أو تلك التي تمارسها النُخَب السياسية السَّائِدَة، أو المُهيمنة على المُجتمع. وَتَنْبَنِي السُّلطة السياسية على أساس القُدْرَة على مُمارسة الإكراه العَنِيف، الذي يُمكن تَطْبِيقُه على مُجمل المجتمع. وَتَأْتِي السّلطة السياسية من التَحَكُّم في الأجهزة المُسَلَّحَة (مثل الجيش، وأنواع البوليس). وَيَصْعُبُ تقديم خِطاب نَظَرِي حول "السّلطة السياسية"، بشكل مُجَرّد، دُون أن يَدور هذا الخطاب حول مِثَال مُشَخَّص، أو أَمْثِلَة مَلْمُوسَة.

قد يقول البعض إن السلطة السياسية للملك الحسن الثاني ليست طبيعية، وأنها مُشَوَّهَة، أو مُفْرِطَة، أو مَدفوعة إلى ذروتها. لكن تطرّف الملك الحسن الثاني، في ممارسته للسلطة السياسية، هو بالضّبط ما يُسَهِّل تسليط الضّوء، بشكل عام، على الآليات المَخْفِيَة في وظائف، وفي تجاوزات، هذه السلطة السياسية. (...)

(15). يُشَكِّلُ عهدُ الملك الحسن الثاني[1] ظاهرةً سياسية مُفيدة. إنه اليومَ جُزء من القائمة الدولية للأمثلة السَيِّئَة التي يَنبغي تَفَادي تقليدها. ويسمح تحليل هذا العهد المَلَكِي بِإِبْرَاز دروس سياسية قَيِّمَة. وَتَتَجَنَّبُ الطبقة السائدة (في المغرب) النّظر في هذا الموضوع. لأنه يَكْشِفُ تَشَوُّهَهَا الخُلُقِي. ولأن تحليل الماضي يَفضح تَناقضات الحاضر؟ (...)

وحتى الآن، لا تُوجد لَدَى الطبقة السائدة أفكار واضحة حول هذه القضايا. ويُشكّل نقد الملك الحسن الثاني، في نفس الوقت، نَقْدًا للطبقة السّائدة. ولهذا السبب، فإن هذا النقد الموجّه للملك الحسن الثاني، يُزعج الكثير من الأشخاص، أو الأعيان، أو السُّلطات، أو المسؤولين في أجهزة الدولة. ويمكن العُثُور على الانحرافات السياسية

التي لُوحِظَت في مُمارسة الحسن الثاني، بدرجة أو بأخرى، في جميع أنحاء عَالم الأمس واليوم، في العديد من الملوك، ورؤساء الجمهوريات، وحتى لدى قَادَة سياسيين آخرين ذَوي رُتَب دُنْيَا في التَسَلْسُل الهَرَمِي المُجْتَمَعِي. وهذا يؤكد أن هذه الظَوَاهِر، هي ظَوَاهِر مُجتمعية، وَتَتَجَاوز الأشخاص المَعْنِيِّين. (...)

بعد فترة طويلة من الانتهاء من تأليف هذا الكتاب، شعر المؤلف بالارتياح في عام 2011، عندما لاحظ أن "الثورات" التي اِنْدَلَعَت في تونس ضدّ زين العابدين بن علي، وفي مصر ضدّ حسني مبارك، وفي ليبيا ضدّ معمّر القذافي، وفي اليمن ضدّ علي عبد الله صالح، وفي سوريا ضد بشّار الأسد، إلى آخره، أكّدت تحليل السلطة السياسية الذي قدّمه هذا الكتاب. حيث أن ***الظّواهر المُجتمعية، المُرتبطة بممارسة السلطة السياسية***، والتي أبرزها الكتاب في حالة الملك الحسن الثاني، تُوجد أيضًا في الحالات المذكورة أعلاه، لَدَى رُؤساء الجمهوريات. ومنها على الخُصوص: ظاهرة ***اِسْتِلَاب***[2] النُخبة المُهيمنة في المُجتمع؛ وظاهرة انقلاب المَنْطق الأصلي للسلطة السياسية؛ وظاهرة مُمَارَسَة "إرهاب الدولة"؛ وظاهرة تَقْوِيَة اِسْتِعْمال أَجْهِزَة المُخابَرات، والقَمْع، والبُوليس السياسي، والجيش، لِقَمْع احْتِجَاجَات أو مُظاهرات الجماهير الشعبية. (...)

2. شَرْعِيَة نَقْد السُلطة السِياسية

كُلّ شخص يَرغب في مُمارسة سُلطة مُحَدَّدَة، وفي نفس الوقت، يَرفض التعرّض لِلنقْدِ، سيكون شخصًا مُتناقضًا، وغير مسؤول، وغير عَقْلَانِي. (...)

(17). لَا يُبَرِّرُ الاحترامُ الواجب تُجاه أيّ مُوَاطِن، كيف مَا كان، ولو كان هو رئيس الدولة أو الملك، لَا يُبرّر حِرْمَان بَقِيَّة أعضاء المُجتمع

من حَقِّهم في مُناقشة، أو تَحليل، أو نَقْد، الأحداث، أو الظواهر المُجتمعية، التي شارك فيها ذلك المُواطن. (...) على سبيل المثال، سيكون من العَبَث مَنْع المُؤرّخين، أو علماء السياسة، أو الفلاسفة، أو علماء المُجتمع، أو الصحفيين، أو الباحثين الأكاديميين، أو غيرهم، من نَقْد مُمارسات الملك الحسن الثاني، بحجة أن هذا النقد يَرْقَى إلى مُستوى «القَذْف»، أو «التَشْهير». أو «عدم الاحترام» (حتى بعد مُرور سنوات على وفاة هذا الملك). (...) لا سيما أن نَقد الملك الحسن الثاني هو، في نفس الوقت، نَقْد لجميع مُكَوِّنَات المجتمع. (...) إن الغَرض من فحص ظاهرة الملك الحسن الثاني، ليس هو تَمجيده، أو التَهَجُّم عليه، أو على أي شخص آخر، وإنما الهدف هو فَهْم كَيْف يمكن لِلْأَنَانِيَة، من خلال مُمارسة السلطة السياسة، أن تَقُود الفرد المعني، أو الجماعة، أو الشعب، إلى الضَلَال، أو إلى الشُرُود، في دَهَالِيز شَبكَة مُعَقَّدة مِن الاِسْتِلَاب (aliénation). (...)

3. شرعيةُ السلطةُ السياسيةُ

(18). نَتَفَهَّمُ رفض الملك الحسن الثاني لِنَزْع "إِرْث العَرْش" منه، من طرف مُنافس لا يستحق ذلك. لكن المُبالغة في شَرعية هذا "الإرث"، إلى درجة تحويل الحفاظ على عَرشه إلى هَدَف مُطلق، هو انحراف لا ينبغي لأي شخص مُتوازن أن يقوم به. لأن السلطة السياسية ليست سَلْعَة قَابِلَة لِلتَمَلُّك، بل هي وَظيفة مُؤقّتة. واعتقد الحسن الثاني (مع مُستشاريه وأنصاره) أن شرعية خِلَافَة العَرش تسمح له بالتصرّف كما لو أن «التُراب الوطني»، و«سُكَّان البلاد»، هُم «إِرْثُهُ»، و«أشياءه الخاصة»، و«رَعَايَاه»، و«مِلْكِيَتُه الخاصّة». (بينما التُراب الوطني هو ملك للشعب كله. ولا يُجُوز اقتسامه، أو تَمَلُّكُه من طرف أيّ كان. وأفراد الشعب يُولَدُون أَحْرَارًا، وَمُتَسَاوِين). وكان الحسن الثاني لَا يَسمح لِرَعَايَاه سوى بشيء واحد فقط: هو الطَّاعَة. وهذا نظام سياسي

يَـقْتَرِبُ مِن نظام العُبُوديَة. وكان الحسن الثاني يُريد أن تستمر هذه العُبودية إلى الأبد. (...)

[قانون 265][3] ***يُظْهِرُ التاريخ أن المَلَكِيَّات تأسّست في الأصل عن طريق انتخاب بالتَراضي. ولا تتحوّل هذه المَلَكِيَّات إلى مَلَكِيَّات وراثِيَة إلَّا بعد أن تفْرِضَ قُوَّتَها، أو اِسْتِبْدادَها، بعُنْف دَموي.*** وغالبًا ما يبدأ التاريخ الأُسْطُوري لِلسُّلَالات المَلَكِيَة بتحوّل المَلِك إلى إلَه، أو بالعكس، بتحول إلَهٍ إلى مَلِك. وهذه أُسْطُورَة تَافِهَة. لأنها مُنتشرة عبر العالم.

وفي العصر الحديث، وَقَعَت حَالَات، تَحَوَّلَت خِلَالها «مَلَكِيَّات وراثِيَة» إلى «جُمْهُورِيَات»، عَبْرَ اِنْقِلَاب عسكري، أو عبر ثورة (مثل اِنْقِلَاب يُوليوز 1952 في مِصْر، من طرف «الضُبَّاط الأحرار»، ضِدّ الملك فَارُوق الأوّل؛ ومثل ثَورة فرنسا في 1789، أو ثورة رُوسْيَا في 1917)؛ أو تَحَوُّل «جُمْهُورِيَات» إلى «مَلَكِيّات وراثِيَة» (مِثْلَمَا حَدَثَ في كُورْيَا الشمَالِيَة التي تَحَوَّلَت مِن جمهورية اشتراكية إلى مَلَكِيَة شِيُّوعِيَة وراثِيَة، مع كِيمْ إِيلْ-سُونْغ (1912-1994)، وابنه كِيمْ جُونْغ-إِيلْ (1941-2011)، وَحَفِيده كِيمْ جُونْغ-أُونْ (1983-...)؛ إلى آخره. وقد حَاوَل بعض رُؤَسَاء الجُمهوريات تَوْرِيثَ السّلطة السياسية إلى أبنائهم، مثلًا حَدَث في العِرَاق مع صَدَّام حُسَيْن (1937-2006) وَابْنَيْه أُودَايْ، وَقُوسَايْ؛ أو في مِصْر مع مُحاولة حُسْنِي مُبَارك (1928-2020) وابنه جَمال مُبارك (1963-...)؛ وفي سُوريَا مع حَافظ الأسد (1930-2000)، ثم ابنه بَشَّار الأسد (1965-...).

وَيُوجد عَدَاء مَخْفِيٌّ، أو تَنَاقَض عَمِيق، بين الأنظمة السياسية المَلَكِيَة، والأنظمة السياسية الجُمهورية. ومن تَجَلِّيَات هذا التناقض، أن المَلَكِيَات (السعودية، الإمارات، قطر، الكويت، عُمان، المغرب) سَانَدَت «التَحَالُف» الذي قَادَتْه الولايات المتحدة الأمريكية لِغَزْو، واحتلال، وَتَخْرِيب، جُمهورية العراق (في 2003)، ثم سُوريا (منذ 2011)، ثم لِيبيا (منذ 2011). (...)

(19). يَحِـقُّ لِـرَئِيس الدولـة، أو حـتى لِأَيِّ مسـؤول في التسلسـل الهرمي لأجهزة الدولـة، أن يحظى بِـالاحترام من طـرف كـل مـواطن. لكن بشـرط أن يكـون هـو نـفسه يسـتحق الاحـترام. لـذلك، يجب على رئيس الدولـة، أو على أيّ مسـؤول، أن يحتـرم هـو نـفسه العِقْـد المُجتمعي (contrat sociétal) الضِّمْنِـي الـذي يربطـه بـالمواطنين. لكن العِقْـد المُجتمعي المشار إليه هنا، ليس هو الدستور الذي وضعه الملك الحسن الثاني. حيث كان دستور الحسن الثاني عِـقْدًا غير متكافئ، وغير عادل. وقـد فـرض الحسـن الثـاني دُسـتوره بالـدَّهَاء، والقُـوّة، والتَلَاعُب في الاستفتاءات، وَزَعَمَ أنه فَازَ بِنسبة 95 ٪ من الأصوات[4]. (...)

لم يحـترم الحسـن الثـاني المِيثَـاق المُجتمعي غـير المُعْلَن، والـذي يَنُصُّ على أن «سبب وجود» رئيس الدولة، وحتى «سبب وجود» الدولة ككل، هو خِدْمَة الشعب. لأن الشيء الأَساسي في السياسة، هـو خدمة الشعب. فإذا كانت سلطة سياسية تَسْتَغِلُّ الشعبَ، أو تَـقْمَعُه، فإنها سَتَفْقِدُ شَرْعِيَتَهَا السياسية. ومـا معـنى «خدمـة الشعب»؟ ليس مَعـنى «خدمة الشعب» هو إسعاد الشعب، على الرغم من رَفْضِ، أو مُعارضة ذلك الشعب. إن مُوافقة الشعب، وَدَعْمَه، ومشاركته، تبقى ضرورية. (...) وإذا فشل العِقْد المُجتمعي، أو إذا اِنْسَحَب أحد الشُركاء في هذا العِقد، فـإن رئيس الدولـة هـو الـذي يجب عليـه أن يَنْسَحِب، وليس الشعب. لكن الحسن الثاني اِعْتَبَرَ نفسه فوق أيّ عِقْد مُجتمعي. وَظَلَّ الحسن الثاني يُضَحِّي بمصلحة الشعب، من أجل إِدَامَة سِيَّادة سُلطته الشخصية المُطلقة.

4. أهداف السّلطة السياسية

(21). (...) من المُفيد أن نـعتاد على أن نَـسْأَلَ أنـفسنا : مـا هـو الهدف من ممارسة السلطة السياسية؟ يجب على جماهير الشعب أن تَعرف ماذا تُريد. هل تُريد دولة (أو رئيس دولة) تَعيش لِخِدْمَة شَعبها، أم هل تُريد أن يكون الشعب مُجْبَـرًا على خِدمة الدولـة، أو على خدمة

رئيس الدولة، أو خدمة موظّفيها؟ هل يجوز لِمَن يُمارس السلطة السياسية أن يهدف إلى تحقيق ذَاتِه، أو إلى إنجاز سعادته الخاصّة، أو إلى التَمَتُّع بالامتيازات، عَبْرَ إِشْبَاع رَغَبَاتِه وَتَخَيُّلَاتِه الشخصية، وذلك على حساب خِدمة احتياجات الشعب؟ (...)

هدف السلطة السياسية ليس هو تحقيق «نظرية مُجتمعية»، أو إنجاز «مُهمة دينِيَة»، أو تَغْلِيب مجموعة مُجتمعية ضِدَّ مَجموعة أخرى. فَلَا يَحِقُّ لِمَن يُمارس السلطة السياسية أن يَسْعَي إلى جَنْيِ الرِّبح، مِثْل تَاجِر، أو مِثل مُستثمر رأسمالي مُبْتَذَل. فَلْيَنْشَغِل المُهتمون بالرِّبح الشخصي بِمُمارسة الاقتصاد الخُصوصِي، وليس بالمشاركة في السياسة الوطنية ! (...)

وهدف ممارسة السّلطة السياسية ليس هو إسعاد الشعب ضِدَّ إرادته، وإنما هو مساعدة الشعب على تحقيق سعادته، بطريقة يكون أساسها هو المُوافقة الطَوْعِيَة، والوَعْيُ السياسي المُتَنَوِّر، والمَنْطِق العَقْلَاني، والحماسية الحُرَّة. (...)

يجب أن تَكون مُمارسة السلطة السياسية في قَطِيعَة كَامِلة مع أي منطق للرّبح، أو المَنْفَعَة الشخصية. لأن هدف السلطة السياسية هو خدمة الشعب كلّه، دون أن يطلب الشخص الذي يخدم الشعب، في مُقَابِل خِدمته، لَا جَزَاءً، ولا اعترافًا، ولا مُكَافَأَةً. (...) كما لَا يُقْبَل أن تُنْجَز خدمة مصالح الشعب على حساب مصالح أيّ جزء من هذا الشعب (سواء كان هذا الجزء من السكّان الأصليين، أو أقلية، أو أجانب). وهذا يعني: تحرير وتطوير طَاقَات الشعب، وتنمية إمكانات جميع المواطنين، بل حتى المساهمة في تَحرير أو رَفَاه جميع أُمَم العالم. نعم، يجب فعل ذلك، حتّى وَلَوْ كان تَحَرُّر الشعب سَيْنقَلِبُ ضِدَّ السلطة السياسية التي ساعدت هذا الشعب على تحرير نفسه ! وإذا لم يُمارس الحُكّام السلطة السياسية طِبْقًا لِمَبادئ الإيثَار النبيلة، سَتَتَحَوَّل السياسة إلى انتهازية، ونفاق، وغِشّ، وَغَزْو، ونهب، وجرائم. وسيكون حتمًا المآل النهائي للمُجتمع المعني هو الانحطاط، والخراب.

وبعبارة أخرى، طالما أن الجزء الأكبر من إمكانات البلاد مخصص أَوَّلًا وقبل كل شيء لخدمة الملك، أو لرئيس الجمهورية، أو لخدمة النظام السياسي القائم، وليس لِخدمة الشعب، فإن التَقدّم (بِمَعْنَى التنمية المُتكاملة والمُستدامة للمُجتمع بأسره) سَيَظَلُّ مُعَوَّقًا، أو مُسْتَحِيلًا. وفي هذه الحالة، سيغرق المجتمع حتمًا في الرداءة، والتخلّف، والاستبداد، والانحطاط.

(22). وإشكالية الغَايَة من مُمارسة السلطة السياسية، لَا تُطرح فقط على مستوى رئيس الدولة، ولكن على جميع مُستويات هَرَم الدولة، وَهَرَم المجتمع. فَكَمْ مِنْ وَزير، أو مَسؤول، أو مُدير، أو رَئِيس دائرة، أو إِطَار (كَادر)، يَقْبَلُون تطبيق سياسات تَضُرُّ بشكل واضح بالشعب، وذلك بِبَسَاطَة لأنهم يريدون البَقاء في مناصبهم، أو لأنهم يريدون الحفاظ على امتيازاتهم الشخصية، أو لأن رؤسائهم يتلاعبون بهم بسهولة، أو لأن هذه السياسات المعنية هي مفروضة من طرف رئيس الدولة، أو من طرف أقاربه، أو من طرف قِوَى خارجية؟

وَمُهمّة أيّ مسؤول سياسي، أو واجبه، أو مُبَرِّر وجوده، هو أن يُنَظِّمَ، وأن يُهَيْكِلَ، وأن يُحقّق، تَلْبِيَة احتياجات الشعب (مثل السيادة الوطنية، والدفاع الوطني، والسلام، والعدالة المُجتمعية، والوُصُول إلى العمل المُنتج والمُربح، والتَغْذِيَة، والتعليم، والصحّة، والمرافق المُجتمعية، والرَّخَاء، وَالْإِثْرَاء، والثقافة، والانتعاش الفكري، وما إلى ذلك). (...) ويجب على كلّ مُرَشَّح لمُمارسة مسؤولية سياسية أن تكون دَوَافِعُه نِضَالِيَة، وغير نَفْعِيَة. ويلزمه أن يُضَحِّيَ بنفسه، دون أن يطلب تَشْرِيفًا، أو امتيازًا، أو مَنْفَعَة. وإذا فعل عكس ذلك، سَيُصْبِحُ انتهازيًا، أو مُسْتَغِلًا، أو طُفَيْلِيًّا، أو مُسْتَلَبًا، حتى لَوْ اِنْتَخَبَتْهُ أغلبية الشعب. ويجب عليه أن يَسْتَقِيلَ طَوْعًا. وَإِلَّا أصبح مَشْرُوعاً أن يُقِيلَه الشعب، أو أن يُطيح به، أو أن يَطْرِدَه. وفي الواقع، [قانون 266] ***إذا ركّزت السّلطة السياسية على ذَاتِهَا، لِخِدْمَة نفسها، فإنها سَتُصْبِحُ مُعَانَاةً، أو جَحِيمًا، سواء بِالنِّسْبَةِ لِنَفْسِهَا، أم بِالنِّسبة لِلشَّعب.*** (...)

(23). (...) مِن بين المَعَـايير الـتي تُمَـكِّن مِن التَـعَرُّف على الديكتاتورية، أن الدولة تستخدم الشعب، بدلاً من أن تكون في خدمته. وكلّما تحوّلت السلطة السياسية إلى امتياز، أو إلى مُتْعَة، أصبحت الثورة مِن جديد شرعية. وحتى بالنسبة لكبار المسؤولين، وأُطُر الدولة الآخرين، فإن واجبهم الأساسي هو أن يكونوا مُخلصين، ليس لرئيس الدولة الذي عَيَّنَهُمْ في مناصب المسؤولية، ولكن للشعب. لأن الوَلَاء لرئيس الدولة لا يُبرر خِيَّانة الشعب. ولأن الشعب هو مصدر كلّ سيّادة. ولأن الشعب هو الهدف الأسمى لكلّ السياسات السّليمة. (...)

(24). (...) كان طموح الملك الحسن الثاني فارغًا، وَرَدِيءً. لأنه اقتصر على حماية مصالحه الشخصية الأنانية. ولم يكن يحمل الحسن الثاني أي مشروع مُجتمعي، أو اقتصادي، أو رأسمالي، أو لِيبرَالِي، أو تَقدّمي، أو اشتراكي، أو قَوْمِي، أو أَمَازِيغِي، أو إسلامي، أو مَغَارِبِي، أو عربي، أو إنساني. وَلَوْ كان لدى الحسن الثاني مشروع مُجتمعي، لكان على الأقل قد بدأ في محاولة تحقيقه، خلال فترة حُكمه الطويلة التي بَلغت تسعة وثلاثين عامًا. وكان العالم كلّه سَيَشْهَدُ على ذلك. بل كان الحسن الثاني مَهْوُوسًا بهدف واحد وَأَوْحَد : وهو إِدَامَة ملكيته الاستبدادية، من خلال القضاء على كل مُعارضة سياسية. وقد عَبَّأَ، وَحَشَدَ، واستغلَّ، كل وسائل الدولة للحفاظ على السلطة السياسية. (...)

(25). وَتُجاه مُعارضيه السياسيين، كان الملك الحسن الثاني يَتَّخِذُ موقفاً عسكرياً أكثر منه سياسيًّا. (...) لأن السلطة السياسية المُطلقة التي منحها لنفسه، جعلته يرفض أيّة إمكانية لمَنطق التنازلات المُتبادَلَة. وكان لا يقبل أقلّ من سَحْق، أو تَدْمِير، مُعارضيه السياسيين. وكان بإمكان هذا الموقف المُتشدّد أن ينجح مُؤقّتًا، لكنه في النهاية، يَفشل على المَدَى الطَّوِيل. بل أَصبح هذا الموقف المُتشدّد علامة تَدُلّ على إصابة الحسن الثاني بِالاِسْتِلَاب (aliénation) السياسي. (...)

(26).كان الحسن الثاني يعتبر المعارضة السياسية حَادثًا مُحرجًا، أو غير مُتوقع، أو عَابرًا، أو استثنائيًا. وكان يعتقد الحسن الثاني أنه باستعمال قليل من المَكْر، والقمع العَنيف، يمكنه حَذْف المعارضة السياسية بشكل دائم. (...) وكان يجهل الحسن الثاني أن [القانون 268] ***المعارضة السياسية (سواءً كانت مُعتدلة أم جَذْرِيَة، إصلاحية أم ثورية) هي، على العكس من ذلك، ظاهرة مُجتمعية، وموضوعية، ومتكرّرة، وأبدية. وتُعبّر المُعارضة السياسية عن تناقضات مجتمعية، أو عن تَضَارُب في المصالح.*** (...)

والهدف من «دَمَقْرَطَة» النظام السياسي، هو أن يَجْرِيَ الصراع السياسي، ليس من خلال إقصاء، أو القضاء على، الخُصُوم السياسيين، ولكن من خلال تَعَايُشِهِم السّلمي، وتعاونهم المُجتمعي. وماذا سيحدث لو ظلّت «دَمَقْرَطَة» الدولة والمُجتمع مُستحيلة؟ سَتُصبح مرّةً أخرى الثورة المُجتمعية، الشَامِلَة والجذرية، شَرعية. (...)

(27). (...) الحَلّ إذن، هو إقامة التناوب السياسي على السلطة، وفتحها لجميع القِوَى السياسية، من خلال انتخابات ديمقراطية. (...)

(28). لكن الحسن الثاني فضّل مسارًا آخر، وهو احتكار السلطة السياسية، والتَحَدِّي، والازدراء، والتَعَنُّت، والاستبداد، والقمع، وإرهاب الدولة. وهو ما يُسمّيه البعض «الشُمُولِيَة» (totalitarisme)ـ (...) [قانون 269]ـ ***والقمع السياسي الذي كان الحسن الثاني يُمارسه، بِوَحْشِيَتِه، وَبِخُلُوِّه من كل إحساس بالشَّفَقَة، يُؤَدِّي إلى عكس ذلك، أي أنه يُؤَدِّي إلى عدم الاستقرار، وإلى فُقْدَان الشّرعية.***

ومن خلال رغبته في إضعاف كل أولئك الذين قد يُعارضون حُكمه الاستبدادي، كان الأمر يَنتهي دائمًا بالحسن الثاني إلى إضعاف البلاد بأكملها. ولم يكن الحسن الثاني يعرف كيف يُقَوِّي سلطته سِوَى من خلال إضعاف الشعب. وكان يَستخدم الشعب، بدلاً من خِدمته. وكان مَهْوُوسًا بالحفاظ على عَرْشِه، وذلك إلى درجة أنه أصبح مُسْتَلَبًا به (aliéné). وقد أصبح عَرْشُه، بالنسبة إليه، أكثر حَيَوِيَّةً من الشعب نفسه. وكان يُقَدِّسُ عَرشه، وفي نفس الوقت، لم يكن يَعرف ماذا يفعل

بهذا العرش. والأسوأ من ذلك، أنه كان يفعل عكس ما يجب فعله. فأصبح الحسن الثاني عِبْئًا مُؤْلِمًا على الشعب. (...) وَوَصَلَ الملك الحسن الثاني، وحاشيّته المُحيطة به، إلى حَدّ اعتبار أن أخطر عَدُوٍّ لهم هو الشعب الذي يحمل طُمُوحات ثورية، وأن أصدقاءهم، وحلفائهم، هم القِوَى الإمبريالية، وحتى إسرائيل، الكيان الصهيوني. وبعبارة أخرى، أصبحت الأمور مَقلوبة على رَأْسِهَا في أذهانهم.

5. انحرافات السلطة السياسية

(29). (...) لم يكن الحسن الثاني يمنح أي تَقْدِير للمناضلين التقدّميّين، وللمقاومين، الذين اِنْبَثَقُوا من الكفاح الوطني من أجل استقلال المغرب مِن الاستعمار الفرنسي. وعلى العكس من ذلك، كان يُقَدِّر الإقطاعيين، والأَعْيَان المحافظين، وكان يَعتمد عليهم، حتى لَوْ كانوا قد تَعاونوا مع المُستعمرين الفرنسيين، وحتى لَو كانوا قد شاركوا في مذبحة الشعب. وكان الحسن الثاني يُكَافِئُ الأشخاص الذين يَتَوَدَّدُون إليه، أو يَدَّعُون خِدمته، أو دَعمه. وكان الحسن الثاني يَمنحهم مناصب المسؤولية، والامتيازات، والرِّيع، والتَرَاخِيص، والمُوَافَقَات، والعُقُود العُمومية (marchés publics)، والإيجارات المُجَامِلَة، وشبه الاحتكارات، وقبل كل شيء الإفْلَات من العِقَاب. (...)

وكان الحسن الثاني يُفْرِطُ في اِستغلال سُلطته السياسية. وقد ألغى دستور عام 1962. وأمر بِحَلِّ مجلس النواب. وأسَّسَ نظامًا سياسيًّا شُمُولِيًّا. وكان يَقُوم بمراقبة الصّحافة. وكان يتحكّم في تدفُّق المعلومات. وَسَخَّر الإعلام العُمومي (السَّمعي البَصري)، المُمَوَّل مِن الضّرائب المأخوذة من الشعب، لِلتَّلَاعُب بآراء جماهير الشعب. وكانت السلطة السياسية تُضَايِقُ كلّ حركة سياسية، أو نقابية، أو جمعية، لإجبارها على أن تُصبح مَلَكِيَة خَاضعة، أو أن تَخْتفِي. (...)

(30). اعتقد الملك الحسن الثاني أنه فوق كلّ شيء. ولم يقبل الخضوع، لَا للقوانين، وَلَا لِلأخلاق، ولا لِلمبادئ. وَانْتَحَلَ لِنَفسه حَقَّ

احتكار وَضع القوانين، والمبادئ، أو مُخالفتها، وذلك حَسب أهوائه، أو مَصالحه اليومية. وبالنسبة للحسن الثاني ولأنصاره، فإن ***الـقَوَانِين لَا يُحَدِّدُهَا البحث عن العَدَالَة المُجتمعية، وإِنَّمَا تُحَدِّدُهَا فقط الإِرَادَة الخُصوصية للسّلطة السياسية.*** ولم يكن الحسن الثاني يَهْتَمُّ بتطلّعات جماهير الشعب. (...) وبالنسبة للملك الحسن الثاني، حتّى لو أصبح جميع المواطنين معارضين سياسيين لملكيته الاستبدادية، فهذا لَا يَهُم. وبالنسبة له، كان الأمر الأكثر أهميةً هو ألا يستطيع الشعب القِيَام بِاحْتِجَاج، أو بِانتفاضة، أو ثورة. وكان ذلك كافيا بالنسبة له. (...) وأصبح تَدْبِير الحسن الثاني للدولة مُنَاقِضًا لمنطق المجتمع. وكان عهده يُغْرِقُ المُجتمع في الانحطاط. وظَلَّت (في المغرب) كُلْفَةُ المَلَكِيَة تُضَيِّعُ مُعظم طاقات البلاد. (...)

(31). (...) وَبِنَصِيحَة مِن مُتخصّصين فرنسيّين، يتقاضون رواتب جيّدة، أنشأ الحسن الثاني «نظامًا سياسيًا بِحَيْثُ يُصْبِحُ من المستحيل تَغْيِيرُه من الدّاخل». وكلّ فاعل سياسي يَتَقَيَّدُ بالإجراءات القانونية القائمة في البلاد، يُصبح من المُسْتَحِيل عليه أن يُحدث أيّ تَغيير جدّي في النظام السياسي، أو في للدولة. فكان الفاعلون السياسيون مُجبرين على اِتِّبَاع واحد من بين مَسَارَيْن مُمكنين: إما أن يتنازلوا، وأن يقبلوا الخضوع لِلْمَلِك بطريقة كاملة ومهينة؛ وإمّا أن يُقَاوِمُوا، فَيُصبحوا مَدْفُوعين إلى الرَدِّ على التَحَدِّي الاستبدادي بِتَحَدٍّ مُعاكس، عبر اللّجوء إلى تحضير ثورة مُجتمعية. [قانون 270] لكن ***سياسة التحدّيات المُتَبَادَلَة تُؤدّي بالضّرورة إلى مُواجهات مُفرطة، وَمُتَتَابِعَة، وَمُعَقَّدة، إلى أن يتمّ تدمير أحد الخُصُومَيْن، أو كِلَيْهِمَا.*** ولا تَترك هذه السياسة أيّ أمل في النّقاش، أو التَوَاصُل، أو التفكير، أو التَفاهم المُتبادل، أو التَساؤل حول الذّات ومُراجعتها، أو التنازلات المُتبادلة، أو التَصحيح، أو التَقاسم، أو التَضامن. (...)

(32). من خلال احتكار الملك الحسن الثاني للمُقَدَّسَات (مِن خِلال احتكار الدّين)، وللجيش (عبر رئاسة الدّفاع)، وللبوليس (عبر رئاسة وزارة الداخلية)، وللدبلوماسية (عبر احتكار العلاقات

الخارجيـة)، وللسـلطة التشـريعية (عـبر رئاسـة البرلمـان)، وللسـلطة التنـفيذية (عـبر رئاسـة الحكومـة)، وللقضـاء (عـبر رئاسـة الجهـاز القَضَائِي)، وللدِّعاية (عبر احتكار الإعلام)، وللاقتصاد (عبر إِخْضَاعِه للسّلطة السياسية)، فقد تحوّل هذا الملك الحسن الثاني إلى «قَائِدٍ مُؤَلَّهٍ» (chef déifié). (...)

وكان الحسن الثاني يَخْتَصِرُ دَور الدولة في مُهمّة رَئِيسِيَة، أو وَاحِدَة، وهي: ***القَضاء على المُعارضين السياسيّين الثوريين.*** لأن الحسن الثاني كان مَهْوُوسًا بالأمن السياسي. وكانت لهذا الهَوَس نتيجة واضحة : وهي أنه لم يَعُد هناك شَيْءٌ يعمل بشكل صَحيح أو فَعَّال في المَمْلَكَة، باستثناء أجهزة القمع. وَبِقَدْرِ ما كانت السّلطة السياسية، أو الدولة، عَمَلِيَة، ومنطقية، وفعّالة، في اكتشاف، وقمع الجماعات المُعارضة، أو الثورية، بِقَدْرِ مَا كانت في مَيادين أخرى ضعيفة، أو رَدِيئَة، أو مُجَامِلَة، أو مُتَسَاهِلَة، أو عَاجِزَة، أو حتى غَائبة. وبَقِيَت مَهَامّ الدولة في الميادين الأخرى كلّها مُهْمَلَة، ومنها على سَبِيل المِثَال: السيادة الوطنية، والصحّة، والتعليم، والشُّغْل، والعَدالة، والتضامن المُجتمعي، أو التنمية الاقتصادية. وأصبحت الدولةُ «***دولةً بُوليسية***»، وَمُجَهَّزَة بِأَجْهِزَة مُخَابَرات، وبأجهزة قَمْعِيَة، هي في نفس الوقت، مُنْتَفِخَة، وزَائِدَة عن الحاجة، وَمُكَلِّفَة. وكانت أُجُور وَامْتِيَازَات المُوظّفين في الأجهزة القمعية، وفي وزارة الداخلية، أَهَمّ من رَوَاتِب المهندسين، والأطباء، والأساتذة، والفَنِّيِّين، والكَوَادِر الآخرين.

قد يعتبر البعض أن وصف الدولة بالمغرب بأنها «دولة بوليسية» يَنْبَنِي على مُبَالَغة مَرْفُوضَة. لكنه سَبق للدولة بالمغرب أن عَبَّرَت، هي نفسها، عن ***تَرْتِيب الفِئَات المُجتمعية حسب الأَهَمِّيَة أو الأَسْبَقِيَة التي تُعْطِيهَا لها.*** حيثُ أنها، في وَقْت حَرِج، أَثْنَاء تَنظيم التَلْقِيح ضِدَّ وَبَاء فِيرُوس "كُوفِيد 19" في سنة 2020، حينما كانت جُرْعَات التلقيح نَادِرة جِدًّا في العالم، وحينما كان الخَوْف كَبِيرًا من الإصابة بِالعَدْوَى، وحينما كانت العديد من المَعْلُومات العِلْمِيَة مَا زَالَت مجهولة حول فِيرُوس "كُوفِيد 19"، نَشرت السلطة السياسية بَيَانًا

رَسْمِيًّا[5]، تُعطي فيه صَرَاحَةً «الأَسْبَقِيَة لِمُوظفي السُّلُطات العُمُومية، وأجهزة وزارة الداخلية، والأجهزة القمعية»، بَدَلًا من إعطاء الأسبقية إلى العاملين في ميدان الصحة، والأشخاص ذَوِي سِنٍّ يتجاوز 65 عامًا، والأشخاص الذين يُعانون من أمراض مُزْمِنَة. وهذا الترتيب يُؤَكِّد أن المغرب "دولة بُوليسية". وسيكون هذا الوصف مُؤَكَّدًا أكثر إذا أخذنا بعين الاعتبار الامْتِيَازَات المُنْفَرِدَة المَمنوحة إلى موظّفي الدولة في أَجهزة القمع، مثل التَسْهيلَات في مجالات اِقْتِنَاء السَّكَن، والنَقل، والعِلَاجَات الصِّحِيَة، والزيادات المُتَكَرِّرَة في الأجور، والتقاعد المُريح، والقروض، بالإضافة إلى الإفلات من العقاب.

وَكانت هذه الأجهزة القمعية التابعة للدولة تَعْمَلُ كما لو كانت جميع الحريات السياسية «مَمنوعة» مُسْبَقًا، على الرّغم من كَوْنِ هَذه الحُرّيات مُكَرَّسَة رسميًا في الدستور، أو في قوانين أخرى لِلبلاد. نَظَرِيًّا، «كلّ الحُرِّيَات السياسية مَضمونة»، لكن في الواقع، كل الحريات السياسية مَمنوعة، ومقموعة.

وهكذا يَتِمُّ حِفظ الصّورة «المُمتازة» للبلاد، أو «العلامة التجارية» للدولة. ويمكن أن يَعْتَبِرَ مُوَرِّدُو «الاستثمارات الأجنبية المباشرة» (Investissements Directs Étrangers) أن بلاد المغرب «آمِن»، و«مُسْتَقِرّ»، و«ديمقراطي». وَتَعْشِقُ الفِئَات المُهَيْمِنَة التَفَنُّنَ في مُمارسة مثل هذا «التَحَايُل»، وَتَظُنُّ بِسَذَاجة أنه باستطاعتها أن تُغَلِّطُ العالم بِأكمله : «الحُرّيات السياسية مَضْمُونة» ظاهريًّا، لكنها في الواقع مَمنوعة، ومَقموعة بِقَسَاوَة. وحتّى إذا إِنْفَضَح غِشُّ هذه الفِئات المُهيمنة، فإنها لا تعبأ بِانْفِضَاحِهَا، بَل تُفَضِّل صِيَانَة مصالحها الطبقية، بَدَلًا من صِيَانَة صُورتها في العالم.

(33). كان الحسن الثاني يُدرك أن المواطنين يَشعرون بِأن سلطته الاستبدادية خَانِقَة، وَلَا تُطاق، أو بغيضة. وَدَفَع هذا الشّعورُ الحسنَ الثاني إلى الاعتقاد بأنه ***لا يمكن تحقيق احترام السلطة السياسية إلا بواسطة القمع***. كَأَنَّ السّلطة السياسية لَا يُمكن أن تُوجد سِوَى بِوَاسطة القمع. وهكذا وضع الحسن الثاني أجهزة الدولة المُكلّفة بِالقمع فَوْقَ

القانون. وأعطى الحسن الثاني إلى هذه الأجهزة الـقمعية سُلطة مُطلقة، وَكَافَأَهَا أيضًا بامتيّاز «الإفْلَات مِنَ العِقَاب». حتّى لـو ارتـكبت هـذه الأجهـزة القمعيـة أخطـاء، أو انتهاكـات جَسِـيمَة لحقـوق الإنسـان. وَلَمْ يُسْمَح لأي مؤسّسة حُـكومية أخـرى (مثـل الحكومـة، أو البرلمـان، أو القضـاء) باسـتجواب، أو مُراقبـة، أو مُعاقبـة، أعضـاء الأجهـزة القمعيـة، طِبْـقًا لِلـقانون الـقائم في البلاد. (...) واعتبر الحسن الثاني أن سَحق المُعارضـين السياسـيين، هـو أهمّ مِن أيّ شـيء آخـر. وأصـبح قمـع المناضلين الثوريين أساسيًّا، وَمُـفْرِطًا، وَمُتَضَخِّمًا، بالمُـقَارَنة مع تَدبير المصالح المشتركة للمجتمع.

وكان الحسن الثاني (وَمُعَاوِنُوه) يعتبر أيَّ مُعارض مناهض للملكية كَمُجْرِم ضد عَرْشِه، وإهانة لِشخصه، وَتَحَدِّيًا لِسُلطته، وتهديداً لحياته الخاصـة. وكـان الحسـن الثـاني يَـرَى أن ***كـل تـفكير نَـقْدِي يُـهَدّد استقرار المَملكة.*** (...) وَمُجرّد وُجُود مجموعـة صـغيرة من المناضـلين الثـوريين، حـتى لَـوْ كـانوا جماعـة صـغيرة، أو ضعيـفة، أو رَخْـوَة، أو هَامِشِيَة، كـان الحسـن الثـاني يعتـبره «تَهديـداً خطـيرًا لِلغايـة»، ويجب التـغلّب عليـه بسـرعة، وَمَهْمَـا كانـت كُلْفَة قَمعـه. وكـان الخـوف الـذي تَشْعُر بـه السلطة السياسـية، تُجاه أيّـة مجموعـة سياسـية ثوريـة، كـان يـدفعها إلى مُمارسـة ***"إرهـاب الدولـة"***، ضـدّ كـلّ مَن بَـدَا أنـه يُعـارض النظـام المَلكي. وَتَعَمَّدت السـلطة السياسـية ***غَـرْسَ الـرُّعْب مِن قمـع الدولة في نفوس كلّ المواطنين.***

وَمِن المُحتمل أن هـذه المُبالغـة في تَـقدير التهديـدات الـتي يُمثّلها المعارضـون السياسـيون نَابِعَـة من حقيقـة أن السـلطة السياسـية كانـت تُحِسُّ أن «شرعيتها»، و«استقرارها»، كَانَا هَشَّيْن. (...)

وكان ***«اِسْتِنْطَاق»*** المُعتقلين السّياسيين يُمَارَسُ بطريقة مُمَنْهَجـة، على شَـكل ***تَـعذيب جَسـدي عَنيـف.*** وكـان البـوليس السياسـي، والجَلَّادُون، ***لَا يعرفـون مِن طَرِيـقَة لِـ «اِسْـتِنْطَاق» المُعتـقلين السياسـّيين سِوَى طَرِيـقة إجْبَـارِهِم، بواسطة التـعذيب الجَسَـدي العَـنيف، إلى أن يُـقَدِّمُوا عَنَاصِـر كَافِيَـة لِإدَانَتِهِم، وَلِلحُـكْم عليهم***

بِسَنَوَات من السِّجن النَّافذ[6]. وفي كلّ الأنظمة الاستبدادية، فإن إِدَانَة المُعارضين السياسيّين تَكُون دائمًا على أساس «اِعْتِرَافَات» مُنْتَزَعَة مِن خِلَال «اِسْتِنْطَاق» يُمَارَسُ بواسطة التَعْذيب، وليس بواسطة تَحْقِيقات نَزِيهَة، تُجْرَى في المَيْدَان، لِجَمع الحُجَج الموضوعية.

والعناصر التي تَكْشِفُ، أكثر مِن غَيرِها، وُجُود استبداد السلطة السياسية هي : القمع العنيف ضِدَّ المُتَظَاهِرِين المُحْتَجِّين، والمُعتقلون السياسيون، والاغتيالات السياسية.

وعندما يَرَى مُواطنون، أو مُعارضون سياسيون، بِأَعْيُنِهِم، قُضَاةً مُتَحَيِّزِين، في مُحاكمات سِيَاسية ظَالِمَة، يُدِينُونَهُم بِأَحْكَام سِجْنِيَة طَوِيلَة، دُونَ أَدْنَى حُجَّة جدِّيَة، يُحِسُّ هؤلاء المواطنين بِظُلْم لَا يُقَاس. وَيَغْدُون مُقْتَنِعِين بعَدَالة مُعارضتهم أكثر مِمَّا كانوا من قَبل اعتقالهم.

وفي أذهان ضُبّاط الشّرطة، والجَلَّادين، وحتى الحُكَّام، ***يُعْتَبَرُ التعذيب «عِقَابًا مشروعًا»***، وَيَسْبِقُ أيّ حُكْم صَادِرٍ عَن المَحْكَمَة. وكان الحُكَّام يَعتبرون أن هذا التعذيب يهدف إِلَى «الانتقام من إِهَانَة التَجَرُّؤ على التَشْكِيك في شَرعية النظام السياسي القائم». وكان تَنْفِيذ عَمَلِيَّات خَطْف المُعارضين السياسيين، وَاحْتِجَازِهِم في مُعتقلات سِرِّيَة، وَتَعْذيبهم، والحُكم عليهم بِعُقوبات سِجْنِيَة مُتَشَدِّدَة، يُعَادل لَدَى الحُكّام، وَلَدَى رُؤساء الأجهزة القمعية، يُعَادلُ «مُمارسة نضال شَرْعي ضدّ أعداء ثوريين مَكْرُوهين». وكان الحُكَّام والبوليس يُمارسون «نضالًا طَبَقِيًّا مُضَادًّا لِلثَّوْريين». ويتصرّفون كَمِيليشْيَا (milice) يَمِينِيَة فَخُورة بِرجْعِيَتِها. وَلَمْ يَكُن المُعتقلون السياسيون يَستفيدون أبدًا من «اِفْتِرَاض البَرَاءَة» (présomption d'innocence)، بل يُعتبرون مُجرمين مُذْنِبين منذ لَحْظَة اعتقالهم.

وحتى القُضاة، كانوا يَعتبرون أنفسهم كَـ «مُوظّفين» لَدَى السّلطة السياسية، وَكَ «مُناصرين مُتَحَمِّسِين» لِمُسَانَدَة النظام السياسي القائم. وكون ***السلطة السياسية، في نفس الوقت، طَرَفًا وَحَكَمًا في المُحاكمات السياسية للمُعارضين***، لَم يكُن يُزْعِجُ الحُكَّام.

وكانت السلطة السياسية وَخُدَّامُها يَعتبرون ***"حقوقَ الإنسان"*** كَنَظَرِيَّة أَجْنَبِيَة، هَرْطَقِيَة، وَمُخالفة للإسلام، الذي يَدْعُو، على عكس ذلك، إلى مُمارسة «العَصَى لِمَنْ عَصَى».

وأثناء المُحاكمات السياسية، التي كان يَمْثُلُ فيها معتقلون سياسيون، استخدمت المَحكمة كُتب كارل ماركس، وفريدريش إنجلز، وفلاديمير لينين، وماو تسي تونغ، وتشي جيفارا، وحتى كتاب المَهْدي بَنْ بَرْكَة[7]، «كَدَلِيل قَاطع على انتهاك أمن الدولة». وصدرت أحكام بالسجن النافذ، خلال عشرين، أو ثلاثين سنة، أو السجن المؤبد، أو حتّى الإعدام، ضد أدنى مُيُول ثورية. ***وحتى النَوَايَا الثورية التي لم تَسْفِرْ بَعْدُ عن أيّ عَمل مُؤَكَّد، عُوقِبَت بِشِدّة. حيث سَنَّ النظام السياسي القوانين عَمْدًا بِهدف مُعاقبة الجرائم المُحتملة، المَرغوب في ارتكابها، وليس فقط بِهدف مُعاقبة الجرائم التي تَمَّ ارتكابها فِعلًيًّا. وهكذا كانت السلطة السياسية تُعاقب الرَّغَبَات السياسية، أو المَواقف الفِكرية.*** فكان مثلًا مُجَرَّد تفْضِيل جمهورية «ديمقراطية»، أو «اشتراكية»، أو الرغبة في قِيَّامها، كان يُعتبر جريمةً لا تُغْتَفَر.

ومن ***مُمَيِّزَات كلّ سُلطة سياسية مُستبدّة***، وكل نظام سياسي طَاغٍ، أنه يستعمل البُوليس المُسَلَّح، أو حتّى الجيش، ضِدّ جماهير الشعب المُتظاهرة، أو المُحتجّة، أو المُنْتَفِضَة. وَبِقَدْرِ ما تَكُون السّلطة السياسية مُتَشَدِّدَة، وَعَنِيدَة، في قَمْع الشعب، وَسَحْقِه، بِقَدْرِ مَا تَكون مُتَعَاوِنَة مَعَ، أو مُسْتَسْلِمَة لِـ، أو عَمِيلَة لِـ، القِوَى الاستعمارية، أو الإمْبِرْيَالِيَة، أو الصهيونية[8].

(34). ***إن انحطاط الدولة، وَرَدَاءَة أداء مُوظّفي الدولة، هُما ظاهرتان مُتَرَابِطَتَان، وَتُدَعِّمُ كُلّ ظَاهِرَة مِنْهُمَا الظّاهرة الأخرى.***

وأدرك المَسؤولون، وَمُوظّفو الدولة، أن ***ما تطلبه السلطة السياسية منهم، هو أولاً وقبل كل شيء، الوَلَاء المُطلق لِلنظام السياسي المَلَكِي***، وليس الكفاءة، أو النزاهة، أو الفَعَالِيَة المِهنية. وكان يُنظر إلى التَعْيِينَات في المناصب المُهمّة في أجهزة الدولة على أنها مُكافآت. وكانت هذه المناصب تَمْنَحُ للمُستفيدين منها فُرَصًا

لِلْإِثْـرَاء[9]. واستـفاد الوُجهـاء، والأعيـان، والمسـؤولون، المقرّبـون من السلطة السياسية، من مسؤولياتهم في أجهزة الدولة، لتكوين ثَرْوَاتِهِم الخُصوصية. ولَمْ يَعودوا يهتمّون بِكَفَاءَاتِهِم في تَنـفيذ مَهـامّهم. [قـانون 271]ـ ***كُلَّمَـا زَادَ قَمـع المعارضـين السياسـيين، أو قَمـع النُشـطاء الديمقراطيين، أو الجماعـات الثورية، تَضـاعف الثَـرَاءُ غـير القـانوني في البلاد. وَتَنْـمُو هذه الثَروات في إِطَار الإِفْلَات مِن العِقَاب.***

(35). ضـدّ الثُـوَار، طَبَّـقَت السـلطة السياسـية بِقُـوّة العُقوبـات المنصوص عليها في القوانين التي وضعتها خِصّيصًا لهـذا الغَـرض. لكن تُجاه حُلفائها، أو أعيانها، أو مَسؤوليها، أو مُؤَيِّديهَا، أو خُـدَّامِهَا، الـذين ارتكبـوا اختلاسًـا للأمـوال العمُوميـة، أو سَـطْوًا على مُمتلكـات الغَيْـر، أو كـانوا في مَواقـع تَضَـارُب المَصَـالح (conflits d'intérêts)، أو قَـامُوا بِاستغلال النُفُوذ، أو بالإثراء غير القانوني، سَعَت السلطة السياسية إلى حِمايتهم من أيّ رَقَابَة، وَمِن أيّ مُتَابَعَة قَضـائية، وَضَـمِنَت لهم الإِفْلَات من العِـقَاب.

وَمُجمل الثروات الـتي تمّ بناؤها خلال عهـد الملـك الحسـن الثـاني، بُـنِيَـت، على الأقـل جُزئـيًّا، بطريقـة اِحْتِيَالِيَـة، وغـير قانونيـة. وكـان المناضلون غـير الأنـانيين يُسْحَقُون، بينمـا كـان المقـاولون الغَشّاشُـون، والموظّفون الفاسدون، يَحْظَوْن بِالحماية، وبالإِفْلَات من العِقاب.

وتتجاوز هذه الظاهرة الفِـوَيَة (المَذكورة سابقًا) نـوعَ الدولـة (سـواءً كانـت هـذه الدولـة مَلكيـة أم جُمهوريـة، ديكتاتوريـة أم ديمقراطيـة). [قـانون 272] وهكـذا، ***فـإن أيّ سُـلطة سياسـية تَتيـهُ في مُمارسـة الأنانية، تَلْجَأُ إلى وَضْع قـوانين، من جهـة أولى، لِسَحْـق مُعارضـيها السياسّيين، ومن جهة ثانية، لِضمان إِفْلَاتها، وَإِفْلَات أَنْصَارها، من أيّة مُراقبة، أو عُقوبة.***

وَكُلَّمَـا فَـرض شـخص، أو أسـرة، أو نُخبـة، هَيمنـتها على المُجتمـع، فإنهـا تميـل إلى منح امتيـازات لِمَن يَخْـدُمُهَا، أو حِمايـةً لِمَن يُدعّمها. وفي الوقت نفسـه، تَتجاهـل، أو تُهمّش، أو تُـعاقب، أو تَـقمع، من يُعارضها.

والعائلات التي وصلت إلى «الثروة الاقتصادية»، تَطمح على الفَوْر إلى المُشاركة في مُمارسة «السلطة السياسية»، من خلال تقديم دَعم أكثرُ انتهازيةً، وأكثر نِفَاقًا، لِلسّلطة السياسية، وَلِلنظام السياسي القائم.

(36). ***إذا كانت السلطة السياسية للدولة تَستخدمُ الخُدْعَة، أو الفِخَاخ، أو الحِيَل، أو إرْهَاب القمع، لمُمارسة الحُكم، فهذا يعني أن القوانين، أو لوائح الضَّبْط، أو العَقْلَانِيَة، أو الأخلاق، أو سُلُوكيَّات المُواطنة الصالحة، لم تعد كافية لِقيّادة سكان البلاد.*** وهذا يَعني بالتالي اِنْجِرَافًا نحو تَعميم استعمال وسائل غير مَشروعة. وَمُنْذُئِذ فَصَاعِدًا، يُصبح المبدأ الضِّمْنِي المُستعمل في المُجتمع هو أن «الغَايَةَ تُبرّر الوسيلة». وَتُصبح الوسائل غير القانونية مُعترف بها على أنها هي الوسائل الوحيدة الفعّالة في العلاقات المُجتمعية. ***ويصبح أساس الدولة، ليس هو القانون، بل القُوَّة (أو مَوَازِين القِوَى). ويُصبح مُحَرِّك المُجتمع، ليس هو التضامن، أو التعاون، والتَكَامُل، بل الأنانية. فَتُصبح كل الاِنْحِرافات مُمكنة. ومنها غَوْصُ المجتمع بأسره في الانحطاط، أو حتى في الحرب الأهلية.***

في وضع مُجتمعي عادي، تكون السلطة السياسية أقرب إلى وظيفة بسيطة، تتمثّل في تنظيم، أو إدارة، سَواءً الدولة، أم المَنطقة، أم الشّركة، أم العائلة. لكن السلطة السياسية لا تبقى مستقرّة. بل تَتطوّر في أكثر الأحيان بطريقة مُحَيِّرَة. لأن السلطة السياسية تَبْهَرُ، وَتُثير الكثير من الأطماع. وَتَمِيل العديد من الفِئات المُجتمعية إلى التنافس فيما بينها، أو التَصَادُم، من أجل الاستيلاء على السلطة السياسية، أو احتكارها. فَتَتَابَع سلسلة من الصِّرَاعَات، أو الحروب غير النظامية، بين فاعلين مُتناقضين. ويمكن أن تُؤدّي هذه الصراعات، في بعض الأحيان، إلى دمار سريع، وعلى نطاق واسع. فَيُعاني مُجمل السكّان من مُعاناة مُتزايدة، ومُتواصلة. ويَزداد الدَّمار سُوءًا. إلى أن يَختفي وَاحِدٌ أو أكثر من بَين الفَاعِلين المتصارعين.

(37). كان الملك الحسن الثاني يُريد أن يكون له مُناصرون أقوياء، وَمُؤَثِّرُون. وأقام تَحالفات ضِمنية مع المُلَّاك الإقْطَاعِيِّين الكبار، ومع كبار الرأسماليين المُسْتَغِلِّين، ومع القِوَى الإمبريالية، وحتّى مع الكِيَّان الصهيوني في إسرائيل. لقد ضَحّى الحسن الثاني بالعُمّال، وصغار الفلاحين، والحرفيّين، وصغار التجّار، والعاطلين، وَالْأَرَامِل، والمُهَمَّشِين. وبذلك أظهر الحسن الثاني أنه لا يفهم واجب رئيس الدولة، والذي يفرض عليه أن يَظَلَّ حَكَماً مُحايداً (سياسياً أو مُجتمعياً). حيث أن سكان أيّ بلد هُم مُتناقضون. وَيَتَكَوَّنُون من سَائِدِين وَمَسُودِين، ومن مُسْتَغِلِّين وَمُسْتَغَلِّين، ومن أغنياء وفقراء، ومن مُثقّفين وغير مُتعلّمين، ومن مُحافظين وتَقدّميّين، ومن نُزَهَاء وَغَشَّاشين، ومن طَيّبين وأَقَلّ طَيْبُوبَةً، إلى آخره. وكلّهم، كمواطنين، لَهُم حُقوق، وعليهم واجبات. وإذا تحالف رئيس دولة، أو الحكومة، أو أيّ مسؤول سياسي آخر، مع قُطب من السكّان، فإنه سَيَتَعَرَّضُ لِنُفُور، أو لِعَدَاء، القُطب النقِيض من السُكان. وإذا فَضَّل الدِّفاع عن مصالح فِئَة مُعيّنة من السكّان ضِدَّ أخرى، فإنه سَيَضُرّ بمصالح الفئات الأخرى المُضادّة. وبذلك سَيفقد حِيَادَه، أو استقلاله. ولن يَعُود هو رئيس الدولة، أو الحكومة، لِجَميع السكان. وسيصبح مُتَحَيِّزًا، وبالتّالي غَيْرَ عَادل. وستصبحت شَرعيّته مَوْضِع تَساؤل، أو رَفْض، من قِبَل السكّان المُتَضرّرين. [قانون 273]. ***إذا لم تَجْرُؤُ سُلطة سياسية على الإساءة إلى المصالح الخاصة لأصدقائها أو مُؤَيِّديهَا، خَوْفًا من تَخْيِيب آمالهم، أو من فُقدان دَعمهم، فإن هذه السلطة السياسية سَتُصبح عَاجزَة على مُحاكمة ظُلمهم، أو على مُعاقبة انتهاكاتهم، أو على إيقاف تَجاوزاتهم. وَسَتُجَازِف هذه السلطة السياسية في النهاية بِفُقْدَان مِصداقيتها من قِبَل الجميع.*** (...)

(43). تُظْهِرُ الدَّساتير المُتعاقبة التي وضعها الحسن الثاني تصميمًا مَهْوُوسًا على مَنع أيّ شخص من مُعارضة إرادة المَلك، في أيّ مجال على الإطلاق. وَكُلٌّ من رئيس الوزراء، والحكومة، والبرلمان، والمَجلس الدُّستوري، والمجلس الأعلى للقضاء، وجميع مؤسّسات

الدولة الأخرى، ليس لديهم خيار آخر سِوَى دَعْم، وَتَنْفِيذ، تَوجيهات المَلك.

وكان الحسن الثاني يَفرض كلّ القوانين التي يُريد، لإِضْفَاء الصِّفَة القانونية على طريقته الاستبدادية في الحُكم. ولم يكن يَأْبَهُ الحسن الثاني بِأَن تَكون هذه القوانين غير مُناسبة، أو مُفْرِطَة، أو مُنْحَطَّة، أو خاطئة، أو غير عادلة، أو غير شَرعية. وفي الوقت نفسه، عندما تُصبح بعض القوانين غير مُناسبة له، يَقُوم بخرقها، دون أن يَشْعُر بأيّ حَرَج. وكان هذا السُلُوك جُزءًا من تَصَوُّره للسياسة.

وَمِثل أيّ مُستبد آخر، كان الحسن الثاني يَتظاهر بجهل أنه، عندما يُوجد تَنَاقُض بين قانون مُعَيّن ومبادئ العَدْل، فإن هذا القانون هو الذي يَفْقِد شَرعيته، وليس مَبادئ العَدالة. (...)

كانت دولة الملك الحسن الثاني تُمارس إرهابًا سياسيًا، وفكريًا. وكان المواطنون مُجبرين على الاستسلام. وكان الاضطهاد يَخْنق العُقول. فَلَمْ تكن العُلوم والتِكْنُولُوجيَّات قادرة على الازدهار. ولم تكن أحزاب المعارضة المَسموح بوجودها تَجْرُؤُ على مقاومة السلطة السياسية. وإذا حاولت، يُقْدِمُ الحسن الثاني على سَحْقِهَا، وَإِذْلَالِهَا. وكانت السُّلطات التي تُنظِّم الانتخابات تُزوّرها. وكان الناخبون الفقراء يَبيعون أصواتهم لمن يدفع أكبر سِعْر من بين المُرَشَّحين الأغنياء، أو المُفَضَّلِين لَدَى السلطة السياسية. ***وكان المواطنون يخشون الدولة، لكنهم في أعماقهم، لم يعودوا يحبونها، ولم يعودوا يحترمونها.***

وأصبح المواطنون مُقْتَنِعِين بأن السياسيين، والمؤسسات السياسية، لا تُحَرِّكهم سوى الأَنانية، والنِّفاق. [قانون 276]. ***إذا كان رئيس الدولة، وأعضاء الحكومة، والنُوّاب، والأعيان، والمسؤولون، ومساعدوهم، والمُقاولون، إذا كانوا يُمارسون الغِشَّ في كثير من الأحيان، فإن الشعب كلّه سيجد نفسه بِدَوْره مَدْفُوعًا إلى مُمارسة الغِشّ.*** وأُسَمِّي هذه الظاهرة المُجتمعية بِـ "اِسْتِبْطَان النظام السياسي[10] داخل مُكَوِّنَات المُجتمع. (...)

لَم يَتسامح الحسن الثاني مع وُجود أيّ سُلطة مُضادّة (contre pouvoir)، سَواء كانت مُؤَسَّسِيَة أم مُنْشَقَّة، فِعْلِيَة أم رَمزية. وكان الحسن الثاني يُطارد كل مُعارض مُناهض لِلْمَلَكِيَة. ولم يَكُن الحسن الثاني يَتسامح سِوَى مع المَلَكِيِّين الخاضعين. وَقَضَى على مُجمل القادة الثوريين[11] الذين اعتبرهم خطرين عليه. [قانون 275] ومع ذلك، ***فإن أيّ سُلطة لا تَتواجد معها "سُلَطٌ مُضادّة"، قادرة على انتقادها، أو على مُراقبتها، سَتتطوّر حتمًا نحو التَبْذِير، أو العَبَث، أو المُغَالَاة، أو التَعَسُّف، أو الظُّلم، أو الاِسْتِبْدَاد.***

(42). في النهاية، نجح الحسن الثاني في تَحَدِّي الحِفاظ على عَرْشِه. لكن الحِفاظ على هذا العَرش جاء من خلال اضطهاد الشعب ومُعاناته. (...) وفي هذه المَعركة غَير المُتكافئة، سَحق الملك الحسن الثاني الحركات الثورية، وهزمها عَسْكريًّا، لكن ***مناضلي هذه الحركات المهزومة هم الذين كانوا على حَقٍّ، على مُستويات الأخلاق، والسياسة.*** وإذا كان الحسن الثاني قد هزم الحركات الثورية عسكريًا، فإن هذه الحركات نجحت في إقناع الشعب بأن الديمقراطية شَرعية، وضَرورية. وعلى الرّغم من أن الحسن الثاني كان على ما يبدو المُنتصر المَشْهُود، فإن انتصاره كان يُخفي في الواقع إساءة المُعاملة، والإفْرَاط، والفشل الأخلاقي، والإفلاس السياسي. ولم تستطع السُّلطة السياسية الاستبدادية للحسن الثاني أن تَحُلَّ أَيًّا مِن مَشاكل المُجتمع الكُبرى، لا السِّيادة الوطنية، ولَا الأُمِّيَة، ولا الفقر، ولا التخلّف، ولا الفَساد، ولا الدَمَقْرَطَة، وَلَا أَيّ شَيْءَ سِوَى إثراء العَائلة المَالِكة، واغْتِنَاء أقلّية صغيرة من العائلات البرجوازية. واعتقد المَلك الحسن الثاني أنه يُسيطر على كلّ المجتمع، بينما كان هو نَفْسُه يَخضع لِقِوَى غير مَحسوسة. حيث كان الحسن الثاني يجهل أن "اِسْتِلَابَه" هو الذي كان يُحدّد أفكاره الاستبدادية، وَسُلُوكَه غير الشَّرْعِي. (...)

في المظهر، انتصر الحسن الثاني. لكن في نهاية الأمر، ضحاياه، الشهداء مَهْدِي بَنْ بَرْكَة، وَعُمَر بَنْجَلُّون، وَعُمَر دَهْكُون، ومحمد بَنُّونَة، وعبد اللَّطِيف زَرْوَال، وَسَعِيدَة مَنَبْهِي، وَجْبِيهَة رَحَّال، وعشرات الآلَاف

غـيرهم، هُمْ الـذين كـانوا على حـقّ في الانـتـقاد، والمُعارضـة، والتَـمَرُّد، والرَّغْبَة في إِحْدَاث تَغييرات جذرية في النظام السياسي، وفي المُجتمع.

وفي بدايـة عَهـد الملـك حسـن الثـاني (في سـنوات 1965)، كـان العديـد من البلـدان تَـقريبًا على نفس المُسـتوى من التنميـة الـذي كـان عليه المغرب. مثل إسبانيا، والصين، وكوريا الجنوبية، وتركيـا، والهنـد. وبعـد مُـرور تِسْعَة وثلاثين عامًـا، في نهايـة عهـد الملـك حسـن الثـاني، أصبحت هذه البلدان أكثر تطورًا بكثير، في حين أن المغرب بَـقِيَ رَاكِـدًا في الإِنْحِطاط المُجتمعي، بِسبب أنانية السلطة السياسية، واستبدادها. (...)

يَتَطَابَقُ تَاريخ بلاد المغرب مع تاريخ قمع المُعارضـين السياسـيّين. فهل سَيُشْبِهُ عَهدُ المَلك محمد السادس عهدَ الملـك الحسـن الثـاني، أم أنه سيختلـف عنه ؟ لا نـقدر على التَـنَبُّـؤ. وبداية عهد الملك محمد السّـادس تُبَيِّنُ أن النظـام السياسـي لمحمـد السّـادس، هـو اسـتمرارية للنظـام السياسـي للحسـن الثـاني. حيث يختلـف هـذان النظامـان السياسـيان في التَكْتِيكَـات. وليس في الإِسْـتِرَاتِيجِيَة. وَيَتَـفَاوَتَان في الشَّكْلِيَات. وليس في النَوْعِيَـة. والمُهِمّ هـو أن ***القـوانين المُتحكِّمـة في تطوّر المُجتمع تُؤَكِّـد أن كـلّ سـلطة سياسـية لا تُـحَقِّـقُ الحاجيّـات الأساسـية للمُجتمـع، خلال عُقُـود مُتَوَالِيَـة، سـيكون مَآلها، إن عاجلًا أم آجلًا، هو الإفلاس، والزوال. مع كلّ مَـا يَفْتَرِضُـهُ ذلـك من آلام، وخراب.***

وَمِن خلال مُمارساته وانتهاكاته، مَكَّـنَـنَـا عهد الملك الحسن الثاني مِن ***تحليـل واسـتيعاب الجـوانب الأساسـية في مسـألة «السـلطة السياسية»***. نَـتَـمَـنَّـى أن يستـفيد الحُكَّام، والنُخَب، والشعب، من هـذه الدروس السياسية الثَّـمِينَـة.

رحمان النوضة

[مُقتطفـات مَـأْخُوذة من كتـاب رحمـان النوضـة، المَـكتوب أَصْـلًا باللغة الـفرنسية، وعنوانه :

Rahman Nouda, Le politique, publié sur internet en 2010, 476 pages, Version 9.

ورابط هذا الكتاب (بالفرنسية) على الإنترنيت هو التالي:

https://wp.me/p1k2Sf-7H].

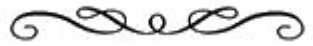

النُقَط الهَامِشية

(1) وُلِدَ الملك الحسن الثاني في 9 يوليو 1929، وتوج في فبراير 1961، وتوفي في 23 يوليو 1999، بعد 38 عامًا ونصف من الحكم.

(2) تَـذْكِير: "اَلْاسْـتِلَابُ" (أو "الاغـتراب") (aliénation) يُعـادل المفهـوم الفلسـفي "Entfremdung" الذي استخدمه G.W.F Hegel. تَمَّ استكشاف هذا المفهوم بشكل أكبر من قبل ل. فيورباخ (Feuerbach) الذي يقول (في كتابه "جوهر المسيحية") أن فكرة الله أدخل في حالة اِسْتِلَاب خصائص "الطبيعة البشرية". وَتَمَّ تطوير هـذا المفهوم أيضًا من طـرف كـارل مـاركس. وأوضـح هـذا الأخـير أن الاسـتلاب هـو نتيجـة منطقيـة أو مَنْهَجِيَـة للرأسمالية. والمعاني الأخرى المُحتملة لمفهوم الاستلاب، حسب الإطار، هي: الفَصْل بين شيئين يكونان عادةً مرتبطين؛ أو التناقض بين أشياء يُفترض فيها أن تكون عادة في وئام؛ أو أن يصـبح الفـرد الفاعـل غريبًـا عن جماعتـه، أو عن مُجتمعـه، أو منفصـلاً عن طبيعتـه البشرية؛ أو حدوث خَلَل، أو تَعطيل مؤقّت، أو جزئي، لِلْمَلَكات الفكرية؛ أو حالة شخص محـروم جزئيًا من جـوهره، أو من إنسـانيته؛ أو الـذي فَقَـد وَعْيَه بعلاقاتـه المُجتمعيـة مـع الآخرين؛ أو الذي أصبح غريبًا عن نفسه؛ أو الذي يتعرض لعمل قِوَى مُعادية ناتجة عن نشـاطه الخـاص، وذلـك تَبَعًـا لِظـروف اقتصـادية ومجتمعيـة مُحَـدَّدَة. ومن بين نتـائج الاسـتلاب أن الشـخص المُسْـتَلَب (أو المجموعـة المُسْـتَلَبَة)، يُمـارس نَمَـطَ عَيْش يكـون متناقضًـا، أو متنـازع عليـه، حيث يبـذل فيـه طاقـات مُعتبرة، للحصـول على نتـائج يكـون مفعولها أكثر ضررًا من نَفْعِهَا. مع عجز دائم عن تصحيح نفسه.

(3) في الكتاب الحالي، يُشِيرُ الرَّمْزُ [قانون] إلى أن الجُملة (أو الجُمَل) التي تَلِيهَا، هي بِمَثَابَة "قانون"، يَحْكُمُ ظاهرة مُجتمعية، أو يَحكم تَطوُّرَ المجتمع. وتكون كلمة "قانون" مَتبوعـة بـرقم تَرْتِيب هـذا "القـانون" داخـل نَصّ الكتاب. وقـد بدأ تـرقيم هـذه القـوانين في كتاب "Le Sociétal" ، واستمر في كِتَابَيْ "Le Politique"، و "L'Éthique politique".

(4) لَا يَدَّعِي بأن سُكّان البلاد صوّتوا، خلال استفتاء، بالإجماع تقريبًا، أو بِما يَقرب من 90 في المِئَة من بين المُصَوِّتين، لصالح خِيّار مُحـدّد، إلَّا من يجهـل الظَّوَاهِر المُجتمعيـة. وفي الواقع، وفي كل مكان في العالم، لا يصوّت أبدًا أيّ شعب حُرٍّ على اقتراح سياسي بِنِسْبَة تَـقْرُب من 90 في المِئَة من بين الأصـوات (المُسَـجَّلة، أو المُعبّر عنهـا). لأن الفَـوَارِق المُجتمعية، والثقافية، الموجودة فيما بين المواطنين، هي عَديدة إلى دَرجة أن آرائهم تكون بالضرورة مُجَزَّأَة، ومتنوعة، وَمُتَبَايِنَة.

(5) في بيان رَسْمِي للسُّلطة السياسية بالمغرب، صّدَرَ في يوم 9 نونبر 2020، قَرَّرَ لِمَن تُعْطَى الأسبقية في عملية التلقيح ضدّ وَبَاء فِيرُوس "كوفيد 19"، جاء فيه يلي: «وَسَتُعْطَى الأولوية على الخصوص للعاملين في الخطوط الأمامية، وخاصة العاملين في مجال الصحة، والسـلطات العمومية، وقـوات الأمن، والعـاملين بقطـاع التربيـة الوطنيـة، وكـذا الأشـخاص المُسنين والفئات الهَشَّة لِلْفِيرُوس، وذلك قبل توسيع نطاقها على باقي الساكنة». **والمغرب هـو الدولة الوحيدة في العالم** التي أعطت عَمَلِيًّا الأسبقية لِمُوظفي السُّلُطات العُمُومية، وأجهزة وزارة الداخلية، والأجهزة القمعية، بَدَلًا من إعطائها إلى العاملين في ميدان الصحة، والأشخاص ذَوِي سِنٍّ يتجاوز 65 عامًا، والأشخاص الذين يُعانون من أمراض مُزْمِنَة. وهذا الترتيب يُؤَكّد أن المغرب "دولة بُوليسية".

(6) بعـد سـنة 2011، أَنْشَـأَت "المُديريـة العامّـة للأمن الوطـني" (DGSN) عِـدّة شُعب، منها «مُختبر علمي وتقني»، ولـه فُـرُوع في عـدّة أقـاليم. لكن ***كَـيف يُمكن لِمُختـبر أن يكـون عِلْمِيًّا، إذا لم يكن مُسْتَـقِلًّا*** ؟ وكيـف يُمكن لِمُختـبر تـابع

للبوليس أن يكون مُستقلًّا، في بِلَاد لَا تَتَمَتَّعُ فيها أيّة مُؤسّسة (مثل الحُكومة، أو البَرلمان، أو جهاز القضاء) بِالْاِسْتِقْلَالِيَة تُجاه السّلطة السياسية ؟

(7) المهدي بن بركة، الخيار الثوري، الدار البيضاء، كُتب في مايو 1962.

(8) حسب خبر ورد في الجريدة الإسرائيلية "يَدِيعُوتْ أَحْرُونُوتْ" (وأعَادت نشره الصحيفة "تَايْمْز أُوفْ إسرائيل")، أنه في شُتنبر 1965، أَمَرَ الحسن الثاني بِالسَّماح سِرًّا لِلمُخابرات الإسرائيلية، "المُوسَادْ" و"الشِّينْ بِيتْ"، بِتَسْجِيل المُناقشات السِرِّيَة لِلرُّؤَسَاء وَالمُلُوك العرب، المُجتمعين في لِقَاء سِرّي في بِمدينة الدار البيضاء، لِتَقْيِيم قُدراتهم العسكرية، في إطار الإعداد السِرِّي لِشَنِّ حرب سَرِيعة ضدّ إسرائيل. وِاعترفت المُخابرات الإسرائيلية أن هذه التسجيلات مَكَّنَت إسرائيل من الانتصار السّاحق على الدول العربية خلال حرب الأيام الستة. حيث اِستفادت إسرائيل مِن هذه التسريبات، وَشَنَّت إسرائيل هجومًا اِسْتِبَاقِيًّا في صباح يوم 5 يونيو 1967. وَقَصَفَت المَطارات المصرية، وَدَمَّرَت جميع طائراتها المقاتلة تقريبًا. وتمكّنت هكذا إسرائيل من احتلال قطاع غزة، وشبه جزيرة سِينَاء في مصر، والضِفَّة الغربية، والقُدس الشرقية، وَمُرْتَفَعَات الجُولَان في سوريا. (https://ledesk.ma/2016/10/16/guerre-des-six-jours/).

(9) خلال حوالي خمسة عشر عامًا، حصل العديد من الشخصيات، الذين استفاد العديد منهم من كَرَم الملك الحسن الثاني، على ما يقرب من 1500 مليون درهم من الاعتمادات من "البنك العقاري والسياحي" (Crédit Immobilier et Hôtelier, CIH)، دون أن يُعِيدُوا أبدًا هذه الدُيُون إلى البنك. وفي وقت لاحق، قال المدير العام لبنك CIH مُولَاي زِين زَهِيدِي «إن الإعفاءات تمّت بأمر من القصر الملكي». انظر: الأسبوعية "La Nouvelle Tribune"، العدد 241، بتاريخ 11 يناير / كانون الثاني 2001. انظر أيضًا: نتائج تقرير التحقيق البرلماني حول CIH في أسبوعية "Maroc-Hebdo International"، رقم 449، في 26 يناير 2001.

(10) انظر تفسيراً للظاهرة المُجتمعية "اِسْتِبْطَان النظام السياسي" في النقطة رقم (208)، في باب "السياسة" من كتاب "السياسي" (Le Politique).

(11) شَهِدَ أحمد بخاري، وهو عضو سابق في جهاز المخابرات الذي يحمل الاسم الرمزي CAB1، شهد بشجاعة، وأظهر أن هذا الجهاز متورّط بشكل مباشر في اختطاف، واغتيال، زعيم المعارضة السياسية مهدي بنبركة. وكانت شهادته سببا في اضطهاده من قبل "المخابرات". أنظر كتابه "السر" (Le secret) المذكور أعلاه.